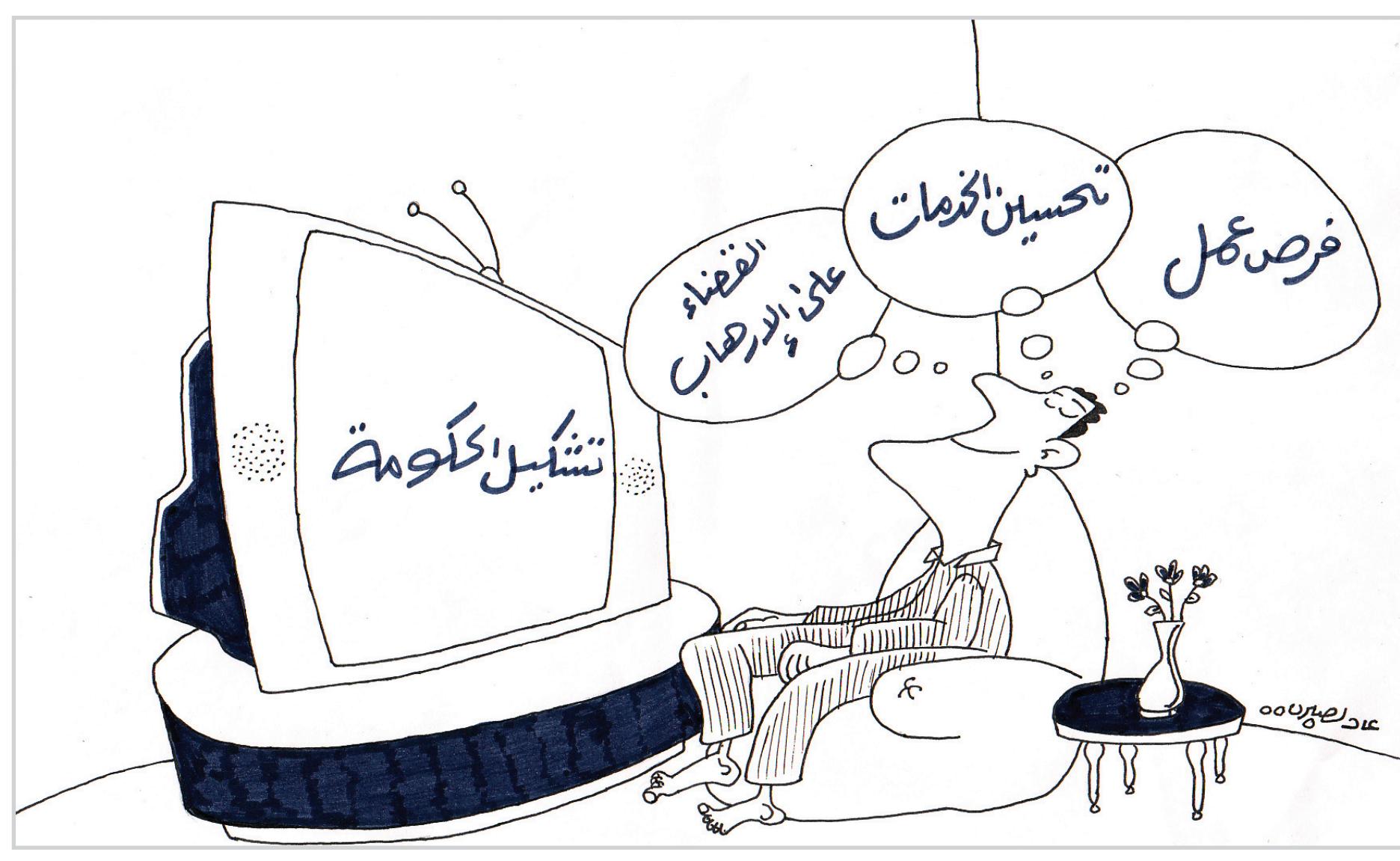


مجرد کلام

يكاد لا يخلو يوم منذ زمن طويل من دون ان يشاهد المواطن على شاشات التلفزة او يقرأ على صفحات الجرائد احتفالاً لوضع حجر الأساس لمشروع ما في ميدان خدمي او اقتصادي ، يقوم مسؤول ما (وما أكثرهم) بوضعه على بركة الله) ويسترسل الخبر: انه يأتي لتلبية حاجة ماسة يعانيها المواطن العراقي الكريم ، ومن الجدير بالذكر ان الطاقة الاستيعابية للمشروع تبلغ كذا وكذا ، فيما تبلغ طاقته التصميمية كذا وكذا ، وصرح السيد المسؤول واختتم السيد المدير حديثه بالقول : وقد وضعت الوزارة سقفاً زمنياً لإنجازه لا يتعدي سنة من الآن ..

ويبيقى المواطن يربو  
ويترقب، ويمر السقف  
الزمياني كنفحة ريح، يليه  
زمن يطول وليس من يتذكر  
حتى ان مشروعاً أقام الإعلام  
وأقعده ذات يوم وكان حجر  
أساسه تلبية لحاجة ماسة  
يعانيها المواطنون الكريمة ،  
ويسمى أمر المشروع مرارة  
تترسب في قاع روح المواطن  
وضميره، الى جانب أكداس  
من المرارات خلفتها عهود  
الخسيم والقسوة المترادفة.  
والتي ترفض رفع خيمتها  
من فوق حياة هذا المواطن ...  
الكريمية.

حاطم الرجماسي



کاریکاتیر ..... عادل صبری

# **ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات تهدىء الطاقات وتهدد السلم الاجتماعي**

إيران التي تمتدد الحدود معها مسافة تصصل إلى ألف و ٣٥٠ كيلومترًا، السبب الرئيس والمباشر في انتشار ظاهرة التجارة بالمخدرات أو تعاطيها". وتابع : "على الرغم من انتشار هذه الظاهرة إلا أن المجتمع العراقي يرفضها بشدة ومازالت نسبة تعاطيها محدودة جداً وأذا ما تم تكثيف الاجراءات الأمنية فإن هذه الظاهرة ستختفي بشكل ملحوظ". وأشار إلى "إن ما موجود الآن هو التجارة بها وهذه الظاهرة تعانيها البلدان الكبيرة والمستقرة قياساً بالعراق الذي مازال لا يمتلك الخبرات الكافية في مكافحة المخدرات والاتجار بها". ودعا إلى تكثيف الندوات والمؤتمرات التي تتناول مخاطر المخدرات وكذلك وضع ملصقات في المدارس والمقاهي ونوادي الشباب، تحذر من مخاطر تعاطي المخدرات.

في وزارة الداخلية العراقية اتفق  
على السنوات الثلاث الماضية كميات  
كبيرة من المخدرات المصادر ببلغت  
١٠١ كغم من مادة الحشيشة،  
عشرة كيلوغرامات ونصف الكيلو  
من مادة الأفيون، واعتنقلت عدداً  
غيراً من تجار المخدرات، علماً بأن  
قانون العراقي ينص على عقوبة  
العدام في ما يخص قضايا الاتجار  
بالمخدرات".

عن أهم المناطق التي تنتشر فيها  
سلليات تهريب المخدرات، ذكر  
صدر: "ان المناطق الحدودية  
المصدر الرئيس" وتحدث عن  
ضبط كميات كبيرة من المخدرات  
في البصرة وميسان وواسط  
والسماوة وكربياء إضافة إلى  
مناطق في ديالى. وبين عضو  
نقطمة/ العراقيون / فاضل عباس  
ان الانفلات الأمني الذي شمل  
حدود مع دول الجوار، بما في ذلك

بتغاطي المخدرات والمواد ذات التأثير العقلي في الإنسان. في حين ذكر مدير برنامج مكافحة المخدرات "وزارة الصحة" مشتاق طالب: "إن معظم المواد المخدرة التي يتم الكشف عنها عن طريق التقارير السنوية تسمى (بالمواد السوفت) وهي مواد يسهل الحصول عليها من الصيدليات والمذاخر". وأضاف: "أن المواد الصنعية كالحسبيش والأفيون والمورفين يتم ضبط معظمها عند نقلها من دولة مجاورة إلى دول مجاورة أخرى عبر الأراضي العراقية". وأوضح مصدر في مديرية التحقيق الجنائية بوزارة الداخلية: "أن الكميات الأكبر من هذه المخدرات تذهب إلى دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، بعد تهريبها عبر الأراضي العراقية". ولفت إلى "أن الجهات المختصة بـ٢٠٠٣ كان لا يتجاوز خصاً، إلا أن اعدادهم تنامت خلال السنوات الست الماضية حتى وصلت عام ٢٠٠٩ الى ١٤١٥ شخصاً ليتحول العراق من معبر بهذه المواد الى منتج ومصدر لها. فيما يدعو الدكتور عباس رمضان الجبوري استاذ الارشاد النفسي في كلية التربية، وزارة الداخلية الى ضبط الحدود مع دول الجوار في محاولة للسيطرة على دخول تغاطي المخدرات. وتقدّم فلسفة الدولة والمجتمع والجانب الديني لـ٢٠٠٣ الأسرة والمدرسة من اهم العوامل لمساهمة في التصدي لهذه الآفة الخطيرة. من جانبه قال اسو صالح سعيد عضو الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات ان الهيئة اعدت مسودة لقانون مكافحة المخدرات الخاص بالعراق الذي يشمل التعريف بالمخدرات والقانون الخاص

ممر المقلّها من الدول المنتجة إلى  
الدول المستهلكة لها". ويضيف  
ـ إن الانفلات الأمني الذي شهدته  
العراق بعد ٢٠٠٣ كان الانطلاقاً  
ال حقيقي لتنامي ظاهرة تعاطي  
وتجارة المخدرات في البلاد، والتي  
ازدادت شيوعاً عام ٢٠٠٩". ويوضح  
ـ أن وزارة الداخلية اكتشفت  
عديداً من الأماكن التي ترزع فيها  
المخدرات بمحافظات: نينوى  
و ديالى و ذي قار ، إذ تم ضبط  
مزارع لنبات تسمى (الماقورة) ".  
ويشير إلى أن الوزارة ضبطت  
أشخاصاً من جنسيات مختلفة في  
العراق لهم علاقة بتجارة المخدرات  
ـ متقدعاً أن يكون هؤلاء الأشخاص  
المورّدين الأساسيين المسؤولين  
عن ادخال تلك المواد إلى العراق.  
وتفيد التقارير الرسمية بأن عدد  
المتعاطين والمتأجّرين والمرجوّين  
والمهربين للمخدرات في البلاد



دول الجوار من خلال زراعتها  
عدد من المحافظات العراقية  
بعد أن كانت

وذكر مصدر في مكتب مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، لذات لوكالة : أن العراق أصبح مصدراً رئيساً لإنتاج وتصدير المخدرات

العيديّة والنواب

بغداد / نجاة الكواز

رداعاً الطرق سبباً رئيسياً وراء معيشتهم  
المشاكل الفنية التي تلقي بسياراتهم، كما  
عدوها سبباً وراء وقوع عشرات الحوادث  
المهورية على هذه الطرق. ويقول المسائق  
خليل ريسان إن السيطرات الأمنية، وقلة  
موحات الارشاد المزدوج تزيد من معاناة  
المسائقين على الطرق الخارجية، ويفكّر ان  
نحو الطرق ناتج من إهمال صيانتها لفترات  
طويلة، ماجعلها تحفل بالطلبيات والاحافير  
تشكل خطراً داهماً يهدّد حياة السوق.  
وسلاماً مركتاتهم.

وبيندو أن قلة التخصيصات لم تكن سبباً  
رئيسياً وراء إهمال الطرق بين المحافظات  
خلال السنوات القليلة الماضية التي شهدت  
تخصيص مبالغ كبيرة للإعمار، إنما المشكلة  
حسبما تبين من حديث رئيس لجنة الإسكان  
والإعمار في مجلس محافظة كربلاء عباس  
ناصر حساني هي ان اقتراحات تعبيد الطرق  
الخارجية ياتي منوطة بمجالس المحافظات،  
وهذه الأخيرة لم تضع الطرق الخارجية في  
مقدمة أولويات الإعمار.



عدسة: ادهم يوسف

# مشكلة مزارع الزيير وشركات النفط رسالة خاصة إلى / محافظة البصرة

المحافظة والمحافظات المجاورة  
بما تحتاجه من محاصيل  
زراعية.  
إلى ذلك أوضح نائب رئيس مجلس  
محافظة البصرة الشيخ احمد  
السليطي انلجنة قد شكلت لمتابعة  
موضوع المزارعين الذين صودرت  
أراضيهم من قبل الشركات  
المستثمرة. من جانب آخر قال  
الشاور القانوني ومسؤول شعبة  
الأملاك والأراضي في شركة  
نفط الجنوب باسم حميد علي  
ان شركة نفط الجنوب لم تصادر  
أي أرض زراعية، وإن الشركة  
منعت منح عقود زراعية دون  
أخذ رأي شركة نفط الجنوب،  
لكي لا يتعارض وجود المزرعة  
مع العمليات النفطية ومشاريعها،  
وان تلك العقود تعطى فقط الحق  
للزراعة الموسمية وإن تعويض  
المتضاربين يتم عن طريق محكمة  
الاستئناف حصاً على حد قوله.

الدكتور سلطان عبود في حديث لاذاعة العراق الحر ان المحافظة ستتدخل في موضوع مصادر مزارع الزببر لإيجاد حل بديل، خاصة ان المزارع المذكورة تزداد نتني تعمل على الديزل، مبيناً ان المصادر قد تمت من قبل شركتين الصينية والإيطالية اللتين لهما عقود مع وزارة النفط. وقال محافظ البصرة



البصرة / عبد الكريم

هناك عشرات المزارع التي تقع على مسافة ٣ كم غرب مدينة الزبير باتجاه منطقة البرجessية النقطية، وتقع ضمن قاطع حقول الزبير النقطية. ويقول مزارعون أن هناك عقوداً حكومية أصولية لمالكها مع دائرة عقارات الدولة وتنتج مختلف المحاصيل الزراعية منها: الطماطم والخيار والرقى والبطاطس، الذي كان يسد الحاجة المحلية لحافظة البصرة ويصدر إلى محافظات أخرى. فيما كشف قائممقام قضاء الزبير عباس رشم الحيدري عن ان عدداً من مزارعي قضاء الزبير كيلومتراً غرب البصرة (١٥) قدموا شكاوى متهمن شرطة نفط الجنوب بمصادرة مزارعهم مطابق المذكرة من الاتهام



وقد صدرت عدستينا بعض السلاسل كات الصيارة في عدد من المتنزهات أيام عبد الأصيم، المبارك..، والصورة تغنم عن التعليق!

حدث الصدقة

من الغريب حقاً.. أن تستمر جلسات البرلمان على التوالي لأشهر ولا يام طويلة في خضم الصراع الذي يشتد يوماً بعد آخر والملئ بالتناقضات وتراث الاتهامات من أجل الحصول على المناصب السياسية، مفتاحين المواطن العراقي الذي أوصلهم إلى قبة البرلمان وعرض نفسه للخطر وهو يقودهم بهذه المناصب بثورة الأصابع البنفسجية.

ما يجعلنا نتساءل أي نحط من التفكير يحمل البرلمانيون ليجدوا صعوبة في رفع أيديهم للتصويت على اقتراح لإحدى البرمانيات عندما اقترحت إعطاء المواطن العراقي مبلغاً من المال (عيديه) وهي تصر وبشدة على معارضتها من قبل زملائها الآخرين ولم تجد من يساند طلبها.

فيما لاحظ المواطن أن بعض أعضاء البرلمان كان يريد أن يؤجل الموضوع أو يلغيه تماماً.. وبات يعرف حق المعرفة ان ما أوصناه إلى ما نحن فيه هو طريقة التفكير السائدة في البرلمان، التي يبدو ان لا صلة لها بمشكلات الناس، تفكير المصلحة الشخصية أولاً وأخيراً، فبعضهم يقضى ساعات طويلة ممناقشة الورقة التي تم التوقيع عليها عائداً إلى نفس نقطة البداية، فيما يصور نفسه نائباً حقيقياً ممثلاً لمصالح من انتخبه، بينما تقول لنا الواقع غير ذلك تماماً.

وهنا نطرح تساولاً في حال طرح مقترن لأعضاء البرلمان سلفة أو قطعة أرض تخصهم هل يستغرق البرلمانيون أغليهم وقتاً يبرع أيديهم للتصويت، أم تتبدل ألوان وجههم ويرفعون أيديهم بصعوبة فائقه؟